الفصل التاسع

التخطيط التربوي في ظل نظام معلومات غير مكتمل

تيريز الهاشم طربيه*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى فحص ما تقدمه الإدارات التربوية في الدول العربية من معلومات وإحصاءات لا بد منها في وضع الخطط التربوية ومتابعتها وتقييمها. وتختار الدراسة الإحصاءات المتعلقة بالكلفة والإنفاق دون غيرها، وذلك استنادا إلى الإحصاءات الواردة في التقارير الوطنية التي قدمتها الدول العربية إلى المؤتمر الإقليمي حول "التعليم للجميع- تقييم عام ٢٠٠٠" وغيرها. تبين الدراسة أن ثلث إلى نصف الدول العربية لا توفر المعلومات والإحصاءات الكاملة عن الكلفة والإنفاق، وأن هناك ست دول فقط وفرت إحصاءات متكاملة عن المؤشرات جميعا. لتفسير هذا النقص الكبير تطرح الباحثة احتمالين: إما أن الإدارة لا تجد نفسها محتاجة إلى هذه المعلومات، أو أنها عاجزة عن تأمينها. وفي الحالتين تتساءل كيف تستطيع الدول العربية التخطيط واتخاذ قرارات صائبة وحل المشكلات التربوية التي تواجهها؟

مقدمة

ان غالبية أدبيات التخطيط التربوي صارت تعتمد عبارة "التخطيط والإدارة التربوية" Planification et Administration de l'Education PAE بدلا من عبارة التخطيط التربوي وحدها لأن الواقع فرض هدفين للإدارة: تنظيم الحاضر والتخطيط للمستقبل. ولقد تبرهن من خلال العقود الخمسة المنصرمة، وفي جميع الدول التي خططت للتربية، أنه من الواهي

---

* دكتوراه في الاقتصاد، الموارد البشرية والتخطيط، جامعة السوربون، فرنسا. أستاذة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية-لبنان.

ومن العبث وضع وتنفيذ أية خطة تربوية ان لم تلق هذه الأخيرة مساندة ومواكبة والتزاماً من جانب إدارة تربوية فعّالة وكفوءة. فالإدارة التربوية متداخلة بشكل عضوي وأساسي بكل مراحل وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة التربوية، ولا يمكن فصل عملية التخطيط عن الكيان الإداري.

والتخطيط التربوي لا يهدف فقط إلى التنبؤ بمستقبل التربية بقدر ما يهدف أساساً إلى التدخل المباشر في مسار النظام لإصلاح ما اختل فيه ولتوجيهه وفقاً لاستراتيجيات وأهداف معيّنة.

فالتدخل والإصلاح في القطاع التربوي يفترضان أولاً تشخيصاً دقيقاً لواقعه من خلال آلية تتمثل بنظام معلومات ومؤشرات شامل ومتجانس يطال كل جوانب هذا القطاع ويعطي المسؤولين الإداريين والسياسيين وسيلة علمية وموضوعية تنير مسارهم وترشد قرارهم. ويمكن القول إن مستوى تطور نظام المعلومات التربوية أصبح بحدّ ذاته مؤشراً لمستوى تطور الإدارة التربوية ومؤشراً لنوعية الخطط والقرارات المنبثقة عنها. وغالباً ما يواجه المخططون في التربية نقصاً كبيراً في المعلومات والإحصاءات يعيق عملهم بشكل جذري. فما هو إذاً مدى مصداقية الخطط التربوية إذا ما بنيت على أساس نظام معلومات مبتور؟ والسؤال المطروح هنا بالتحديد يتمحور حول مدى قدرة الإدارات التربوية في الدول العربية على تأمين معلومات وإحصاءات كاملة وتفعيلها لخدمة المخططين وصانعي القرار التربوي خاصة في ما يتعلق بالمعلومات حول كلفة النظام التربوي والإنفاق عليه.

وقد اخترنا الإحصاءات المتعلقة بالكلفة والإنفاق دون غيرها لأن هذه الإحصاءات بالتحديد هي الأقل توفراً إجمالاً. فتأمينها وصياغتها بحسب حاجات التخطيط يتطلب من قبل الإدارة التربوية أجهزةً بشرية وتكنولوجية

وآليات قياس وضبط محكمة ومتطورة جداً لا تتوفر لديها في غالب الأحيان، ولأن أبرز جوانب التخلف الإداري يكمن في ضعف جهاز ونظام المعلومات.

أولاً: مؤشرات تقييم النظام التربوي

إن نظام المعلومات والمؤشرات ركيزة أساسية في عمليات صنع وبلورة واتخاذ القرار. فإذا فقدت هذه الآلية فقد المرصد والمرآب وأصبحت عملية صنع القرار السياسي بالتأكيد رهينة التجاذبات والتناقضات والصراعات التي تدور حتماً ودائماً في فلك النظام التربوي. وخطر هذه التجاذبات والصراعات أنها ليست غريبة عن كيان النظام التربوي بل إنها من صلبه، فإذا تفاقمت حدّتها تستطيع أن تفرغ العملية التربوية من جوهرها وتستطيع أن تحدث شرذمة خطيرة في كيان النظام التربوي وفي أدائه.

وهنا يبرز نظام المعلومات والمؤشرات التربوية كواقٍ ومنبّه للنظام التربوي وكمرشد للقرارات ومضيء لسياسات المستقبل.

وهذه المؤشرات تقيّم النظام التربوي من خلال:

- قدرته على تأمين فرص التعلم للجميع.
- مستوى النوعية فيه.
- قدرته على تحقيق تكافؤ الفرص.
- فعاليته الداخلية.
- فعاليته الخارجية.
- إدارته.
- كلفته.

هذه العناصر جميعا متداخلة ببعضها البعض إلا أن عناصر الإدارة والكلفة والنوعية هي الأكثر تداخلا بكل العناصر الأخرى كما يبرز في جدول رقم ١.

جدول رقم ١: عناصر تشخيص واقع النظام التربوي

	فرص التعلم	النوعية	مستوى تكافؤ الخدمات التربوية	الفعالية الداخلية	الفعالية الخارجية	الإدارة	الكلفة
تأمين فرص التعلم للجميع		•				•	•
النوعية			•		•	•	•
مستوى تكافؤ الخدمات التربوية	•	•			•	•	•
الفعالية الداخلية		•				•	•
الفعالية الخارجية		•				•	•
الإدارة		•	•	•	•	•	•
الكلفة	•	•	•	•	•	•	•

لكن بقدر ما للإحصاءات المتعلقة بالكلفة والإنفاق من أهمية قصوى في التخطيط وفي عملية صنع القرار، بقدر ما نلاحظ أنها الأقل توفرا لدى الإدارات التربوية المركزية.

وغالبا ما نكتشف أن دولا كثيرة قد تمكنت من وضع نظام معلومات يؤمن إحصاءات حول مستويات الانتساب والالتحاق والفعالية الداخلية والى ما هنالك من معلومات متعلقة بمجمل عناصر النظام التربوي ومراحله، الا أن هذه الإدارات تتعثر عندما تطالب بتأمين إحصاءات ومؤشرات حول الكلفة والإنفاق، لأن تأمين هذه المعلومات بالتحديد، وبشكل دقيق ومتجانس مع

حاجات التخطيط، يتطلب من الإدارة التربوية أجهزة وآليات قياس وضبط محكمة ومتطورة جدا لا تتوفر لديها في غالب الأحيان. وكأن هذا النوع من المعلومات أصبح محكا صارخا يكشف عن عجز أو عن قدرة الإدارة التربوية على بناء نظام معلومات كامل وغير مجتزأ يعتمد عليه المخططون التربويون والسياسيون. كما أنه يكشف عن مستوى تطور جهاز المعلومات وبالتالي عن مستوى الخطة التربوية المستندة إليه، إذ كيف نتمكن من إدارة النظام التربوي والتخطيط له إذا افتقرنا إلى معلومات عن كلفته وعن مستوى وحجم ونوع الإنفاق فيه.

إذا ما هي مصداقية الخطط التربوية إذا ما بنيت على أساس نظام معلومات مبتور؟

وما هي صحة القرار التربوي إذا ما اعتمد على التخطيط الجزئي بينما نحن ندرك جيدا أن التخطيط الجزئي أشد خطرا على النظام التربوي من غياب التخطيط وأنه يولد مشاكل أكبر من المشاكل التي أوكل بحلها.

والسؤال مطروح بالتحديد على كل دولة عربية لمعرفة مدى امتلاك إدارتها التربوية لمعلومات ومؤشرات دقيقة ومفصلة خاصة في ما يتعلق بكلفة نظامها التربوي وبحجم الإنفاق ومستواه ونوعه، وفي ما يتعلق بقدرتها على تفعيل هذه المعلومات والمؤشرات - ان وجدت- لإدارة هذا النظام والتخطيط له.

والسؤال هذا لا يهدف أبدا إلى استعراض مؤشرات الإنفاق والكلفة في الدول العربية (الهاشم طربيه، ٢٠٠٠) بل يهدف إلى وضع الدول العربية على محك المصداقية في ما يتعلق بمقدرتها على الإدارة والتخطيط في ظل افتقارها (في غالبيتها) إلى نظام مكتمل للمعلومات، تبرز نواحي النقص فيه أكثر ما تبرز في الجانب المتعلق بأكلاف التعليم.

ثانيا: مؤشرات الإنفاق والكلفة في الدول العربية

لتوضيح بعض جوانب هذه المسألة استندنا إلى الإحصاءات الواردة في التقارير الوطنية العشرين التي قدمتها الدول العربية إلى المؤتمر الإقليمي حول "التعليم للجميع - تقييم عام ٢٠٠٠" والذي نظمته الأونسكو في كانون الثاني عام ٢٠٠٠، في القاهرة، كما استندنا إلى البيانات الإحصائية الواردة في مختلف التقارير السنوية للأونسكو حول "التربية في العالم" (اليونسكو، ١٩٩١ ... ١٩٩٨)، وعلى التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حول "التنمية البشرية في العالم" (UNDP, 1990 ... 1998).

وكان الهدف من ذلك تبيان نسبة الدول العربية التي تمكنت من احتساب المؤشرات التالية:

- نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج القومي الإجمالي.
- توزع الإنفاق الجاري بحسب مستويات التعليم.
- نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي.
- نسبة الإنفاق الجاري لكل تلميذ من الناتج القومي الإجمالي للفرد بحسب مراحل التعلم.
- الإنفاق العام على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام على التعليم.
- الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.
- الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي للتلميذ كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد.

وقد برزت النتائج التالية:

- سنة ١٩٨٥، تبيّن أن سبع دول من أصل عشرين لم تقدم معلومات حول نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج القومي الإجمالي وسنة ١٩٩٥ وصل هذا العدد إلى ثمانية. (جدول رقم ٢)

- أما عن توزع الإنفاق بحسب مستويات التعليم فحوالي ٥٠% من الدول العربية لم يقدم معلومات سنة ١٩٨٥ وثلثاها عجز عن ذلك سنة ١٩٩٥. (أي ١٣ دولة من أصل ٢٠). (جدول رقم ٣)

- نكتشف كذلك في ما خصّ حصة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي، أن نصف الدول العربية لم يقدم أبداً معلومات عن هذا الموضوع، لا سنة ١٩٨٥(٩ دول من أصل ٢٠) ولا سنة ١٩٩٥(١١ دولة من أصل ٢٠). (جدول رقم ٤)

- وفي ما يتعلق بنسبة الإنفاق الجاري لكل تلميذ من الناتج الإجمالي للفرد بحسب المراحل فـ٧٥% من الدول العربية (أي ١٤ دولة من أصل ٢٠) لم يحتسب هذا المؤشر. (جدول رقم ٥).

أما في ما خصّ مؤشرات الإنفاق على مرحلة التعليم الابتدائي (جداول رقم ٦ - ٧ و٨)، فقد تبيّن من خلال مجموعة التقارير الوطنية المقدمة من قبل ٢٠ دولة عربية لمؤتمر الأونسكو الإقليمي حول "التعليم للجميع عام ٢٠٠٠" أن الإحصاءات متفاوتة جداً في دقتها ومصداقيتها وتختلف كثيراً في شموليتها وتفصيلاتها، بين دولة وأخرى، أو بين فترة زمنية وأخرى ضمن الدولة الواحدة.

كما تبيّن أيضاً أن دولاً ست فقط تمكنت من تقديم مجموعة متكاملة من الإحصاءات تسمح باحتساب المؤشرات المطلوبة على مدى سنوات العقد المنصرم (١٩٩٠-١٩٩٨) وهذه الدول هي : السعودية، البحرين، قطر، تونس، المغرب والأردن.

أما باقي الدول العربية فلم تتمكن من تقديم مجموعة متكاملة من الإحصاءات، فبعض هذه الأخيرة جاء شبه كامل أو متناثر أو غير متجانس مع بعضه، وفي دول ثلاث لم تكن الإحصاءات متوفرة إطلاقاً.

وبوجه الإجمال تبيّن أن حوالي ٥٠% من مجموع المعلومات غير متوفر في الجداول الخاصة بكل مؤشر (جداول رقم ٦-٧ و٨).

انّ هذا النقص في المعلومات كما برز عبر البيانات يعيق القيام بدراسات تتبعية دقيقة، ولا يعطي نظرة شاملة وتحليلية عن حجم وكيفية الإنفاق في الدول العربية بشكل إجمالي، وبشكل خاص الإنفاق بحسب المراحل وبحسب الأبواب وبحسب أنواع المدخلات ومصادر التمويل وغيرها من المعلومات التفصيلية.

وهذا التقييم غير الدقيق لتكاليف التعليم له مسببات عدّة أهمّها أن نظام محاسبة القطاع التربوي وأساليب وضع الموازنة هي بوجه الإجمال غير مرنة: فهناك غياب لحدود واضحة بين الاعتمادات المخصصة لكل من مكونات النظام ولكل من المراحل ولكل نوع من أنواع الإنفاق، كما أن هناك ضبابية في ما يخص مصادر التمويل ومساهمة الأسر والقطاع الأهلي في الإنفاق على التعليم، بالإضافة إلى غياب آلية محكمة وواضحة تنظم الدعم المالي المقدّم من الجهات الوطنية والدولية.

ومثالاً على ذلك ما نجده في الوضع اللبناني الذي يبرز عبر جدول رقم ٩.

جدول رقم ٢: نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج القومي الإجمالي في الدول العربية

البلد	١٩٨٥	١٩٩٥
الأردن		
الإمارات	-	-
البحرين		
تونس		
الجزائر		-
السعودية		
جيبوتي		-
سوريا		-
السودان	-	-
العراق		-
عمان		
فلسطين	-	-
قطر		
الكويت		
لبنان	-	
ليبيا	-	-
المغرب		
مصر		
موريتانيا	-	
اليمن	-	

المصادر: - اليونسكو، ١٩٩١ ... ١٩٩٨

- UNDP, 1990 ... 1998

	معلومة متوافرة
-	معلومة غير متوافرة

جدول رقم ٣: توزع الإنفاق الجاري بحسب مستويات التعلم

البلد	١٩٨٥	١٩٩٥
الأردن	-	-
الإمارات	-	-
البحرين	-	-
تونس		
الجزائر	-	-
السعودية	-	-
جيبوتي		-
سوريا		-
السودان	-	-
العراق		-
عمان		
فلسطين	-	-
قطر		-
الكويت	-	-
لبنان	-	-
ليبيا	-	-
المغرب		
مصر	-	-
موريتانيا		
اليمن	-	-

المصادر: - اليونسكو، ١٩٩١ ... ١٩٩٨
- UNDP, 1990 ... 1998

	معلومة متوافرة
-	معلومة غير متوافرة

جدول رقم ٤: نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي

البلد	١٩٨٥	١٩٩٥
الأردن		
الإمارات		
البحرين		
تونس		
الجزائر		-
السعودية	-	
جيبوتي		-
سوريا		-
السودان	-	-
العراق	-	-
عمان	-	-
فلسطين	-	-
قطر	-	-
الكويت		-
لبنان		-
ليبيا		-
المغرب		
مصر	-	
موريتانيا	-	
اليمن	-	

المصادر: - اليونسكو، ١٩٩١ ... ١٩٩٨

- UNDP, 1990 ... 1998

	معلومة متوافرة
-	معلومة غير متوافرة

جدول رقم ٥: نسبة الإنفاق الجاري لكل تلميذ من الناتج القومي الإجمالي للفرد بحسب المراحل (سنة ١٩٩٥)

البلد	المرحلة ما قبل الابتدائية والابتدائية	الثانوية	الجامعية
الأردن			
الإمارات	-	-	-
البحرين	-	-	-
تونس			
الجزائر	-	-	-
السعودية		-	
جيبوتي	-	-	-
سوريا			-
السودان	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان			-
فلسطين	-	-	-
قطر	-	-	-
الكويت	-	-	-
لبنان	-	-	-
ليبيا	-	-	-
المغرب			
مصر		-	
موريتانيا			
اليمن	-	-	-

المصادر: - اليونسكو، ١٩٩١ ... ١٩٩٨

- UNDP, 1990 ... 1998

	معلومة متوافرة
-	معلومة غير متوافرة

جدول رقم ٦: الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي كنسبة منوية من الناتج القومي الإجمالي في الدول العربية ١٩٩٠-١٩٩٨

البلد / السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأردن									
الإمارات		-	-	-	-	-	-	-	
البحرين									
تونس									
الجزائر									
السعودية									
جيبوتي									
سوريا									-
السودان			-	-	-	-	-	-	
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان									-
فلسطين	-		-	-	-	-	-	-	-
قطر									
كويت	-	-	-						-
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب									
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	
اليمن	-		-	-	-		-		-

المصدر: - اليونسكو، ٢٠٠٠

- الهاشم طربيه، ٢٠٠٠.

	معلومة متوافرة
-	معلومة غير متوافرة

جدول رقم ٧: الإنفاق العام الجاري على التعليم الابتدائي للتلميذ كنسبة منوية من الناتج القومي الإجمالي للفرد (١٩٩٠-١٩٩٨)

السنة / البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأردن									
الإمارات		-	-	-	-	-	-	-	
البحرين									
تونس									
الجزائر									
السعودية									
جيبوتي									
سوريا									-
السودان			-	-	-	-	-	-	
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	-	-	-						-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	
قطر									
كويت	-	-	-						-
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب									
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريتانيا							-	-	-
اليمن		-	-	-	-		-		-

	معلومة متوافرة
-	معلومة غير متوافرة

المصدر: - اليونسكو، ٢٠٠٠ .

- الهاشم طربيه، ٢٠٠٠.

جدول رقم ٨: الإنفاق العام على التعليم الابتدائي كنسبة منوية من مجموع الإنفاق العام على التعليم (١٩٩٠-١٩٩٨)

السنة / البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأردن									
الإمارات		-	-	-	-	-	-	-	
البحرين									
تونس									
الجزائر									
السعودية									
دجيبوتي									
سوريا									-
السودان			-	-	-	-	-	-	
العراق									
عمان									-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	
قطر									
الكويت	-	-	-						-
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب									
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	
اليمن		-	-	-	-		-	-	

	معلومة متوافرة
-	معلومة غير متوافرة

المصدر: - اليونسكو، ٢٠٠٠ .

- الهاشم طربيه، ٢٠٠٠

جدول رقم ٩ : دورة الإنفاق على التربية في لبنان

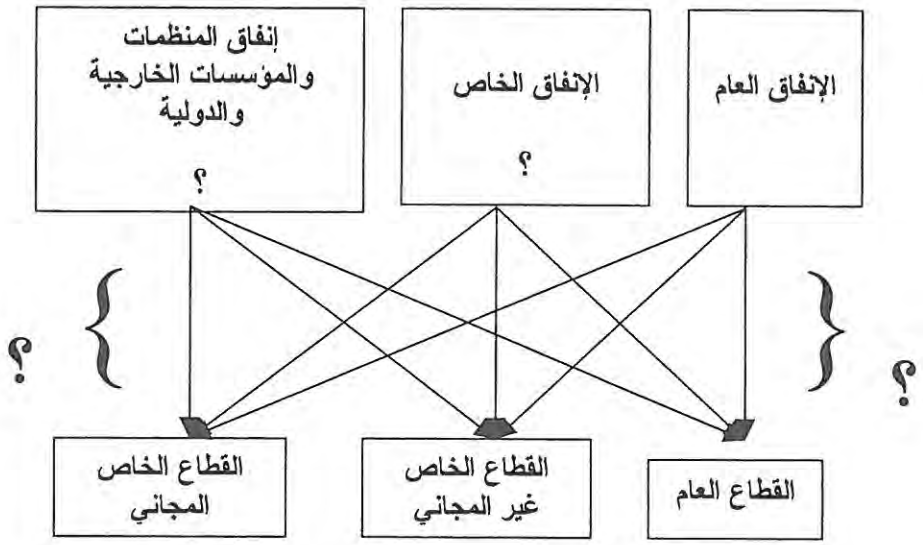

من ينفق على التربية في لبنان؟

الإنفاق العام
- وزارة التربية والتعليم العالي والمهني
- وزارة الثقافة
- وزارة الداخلية
- رئاسة الوزراء
- وزارة الدفاع
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة المالية
- وزارة الأشغال
- باقي الوزارات
- مجلس الإنماء والإعمار
- مجلس الجنوب

الإنفاق الخاص
- القطاع الإنتاجي الخاص
- الأفراد
- المنح الخارجية
- المنح المحلية

خلاصة

ان البحث عن أسباب النقص في هذه الإحصاءات عامة يقودنا إلى طرح الاحتمالين التاليين:

١. أما أن الإدارة لا تجد نفسها محتاجة إلى هذه المعلومات.

٢. أو أنها عاجزة عن تأمينها.

وفي كلتي الحالتين تبرز المشكلة بوضوح:

فالاحتمال الأول يفترض أن الإدارة التربوية تعتبر نفسها غير مسؤولة عن وضع سياسة تربوية واضحة المعالم ومترجمة إلى خطط هادفة، فلا تكلف نفسها هذا العبء وتحصر دورها في تسيير الأمور الآنية وحل المشاكل الطارئة وتنهمك في إعادة إنتاج ذاتها، على صورتها ومثالها في دوّامة محكمة تفشل كل محاولات الإصلاح والتغيير. وبذلك تتحول الإدارة إلى مجموعة وظائف مهامها غير واضحة ويصبح الجهاز الإداري بكامله خارج مدار التقييم والتخطيط والتطوير وتتخلى الإدارة عن دورها القيادي. وطالما أنها لا تخطط ولا تقود، فلا ترى حاجة لها في بناء نظام معلومات متطور ومفذلك قد يسبّب لها في المستقبل إزعاجا ما ويكشف أمورا لا تريد أن يكشفها فيوقظها من سباتها العميق ومن غيبوبتها المزمنة. وفي هذه الحالة، إذا وجدنا ضمن الإدارة نواةً لنظام معلومات ما، قد يكون ذلك تلبية لطلب جهات غريبة عن الادارة، كالمنظمات الدولية مثلاً أو نتيجة لتحفيزها ومساعدتها أو نتيجة لمشروع فردي يطلقه بعض المسؤولين الذين وعوا أهميته في عملية صنع القرار.

وبالتالي إذا كان نظام المعلومات هذا لا يأتي نتيجة حاجة معبّر عنها من قبل الإدارة التربوية - طالما أنها لا تشعر حتى بهذه الحاجة - فما منفعته؟

وكيف ستتمكن هذه الأخيرة من تفعيله وإدخاله في عملية صنع القرار وفي التخطيط؟ أولن يكون نظام المعلومات هذا لمجرد العرض فقط؟

أما الاحتمال الثاني وهو أن تكون الإدارة التربوية عاجزة عن بناء نظام معلومات مكتمل فهذا معناه أنها تعاني من مشاكل بنيوية جذرية من ناحية جهازها البشري والتكنولوجي ومن ناحية دورها ومهامها وأدائها ... فيطال ذلك كل مستوياتها وينعكس سلباً على نوع القرارات الصادرة عنها وعلى نوع التخطيط الذي تقوم به وعلى النظام التربوي في المدى الطويل.

حيال هذا الواقع، نتساءل عن مدى قدرة الإدارات التربوية في الدول العربية على بلورة وصنع القرار التربوي الراشد والصائب، وعن قدرتها على التخطيط الحكيم في ظل نظام معلومات غير مكتمل في الوقت الذي تواجه هذه الدول ضغوطات هائلة بسبب عدم كفاية الموارد المالية، وصعوبة الحصول على موارد إضافية في وقت هي بأمَس الحاجة إلى تحسين النوعية، والى التوسع الكمي بسبب التزايد المستمر لأعداد التلاميذ.

المراجع

الهاشم طربيه، تيريز (٢٠٠٠). مؤشرات الإنفاق على التعليم الابتدائي في الدول العربية ١٩٩٠-١٩٩٨، اليونسكو المكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

اليونسكو (١٩٩١... ١٩٩٨). تقرير عن التربية في العالم.

اليونسكو (٢٠٠٠). مؤتمر التعليم للجميع، تقييم عام ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٤-٢٧/١/٢٠٠٠ (التقارير الوطنية).

UNDP (1990 ... 1998). Human Development Report.